

العنوان:	استخدم نظرية المباريات في التحليل السياسي
المصدر:	المجلة المصرية للدراسات التجارية
الناشر:	جامعة المنصورة - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	عامر، أحمد أمين
المجلد/العدد:	مج 5, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الصفحات:	187 - 204
رقم MD:	59555
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	اتخاذ القرارات ، السياسة ، التحليل السياسي ، الأحوال السياسية ، النماذج الرياضية ، التكنولوجيا ، أسلوب حل المشكلات ، نظرية المباريات ، المشاركة السياسية ، السلوك السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/59555

استخدم نظرية المباريات فى التحليل السياسى

دكتور أحمد عامر

كلية التجارة - جامعة قناة السويس

ان محاولة تقديم منهج علمى متكامل لعلم السياسة علمية محفوفة بالمخاطر لان هذا يجعلنا نتعلق بطموحات علم السياسة المعاصر لا بحقائقه ، فما من انسان يفكر ان علم السياسة قد انتهى الى نتائج وقوانين علمية يمكن التعبير عنها كميًا ولا حتى انه سيصل اليها فى مستقبل قريب ، كما اننا فى الوقت ذاته يجب الا نتجاهل بعض التطورات حدثت فى العلوم الفيزيائية خاصة فى الفترة الاخيرة ، ولكننا ايضا لا نستطيع التنبؤ مسبقا بشأن درجة الدقة التى سيبلغها علم السياسة فى المدى البعيد .

ومهما يكن من أمر فان ميدان الاساليب الكمية والنماذج الرياضية ليس ميدان علم السياسة او على الاصح ليس مجال الباحث ولكنه لا يستطيع تجاهل اهميته ، فعلم السياسة يكون فى البدء وصفيًا ولكنه ايضا يسعى الى استخلاص القوانين العلمية ، كما ان استخدام الاساليب الكمية والنماذج الرياضية فى تحليل الظواهر السياسية ينمو بسرعة وبقوة بفضل عدة عوامل اهمها التطور التكنولوجى المذهل سواء فى الحاسبات الالكترونية او فى الاساليب الرياضية الحديثة ، كذلك التطور فى اجراءات البحث وجمع المعلومات التى تمدنا بكتلة من المعلومات الجاهزة للتحليل اكثر وفرة ، وكذلك تطور مناهج البحث والحاجة المتزايدة لتحسين وتطوير ادوات التنبؤ ، والاهمية المتزايدة للرياضيين المحترفين فى تطبيقات الرياضيات على العلوم السياسية . ولذا فان الجدل الدائر حول جدوى استخدام الاساليب والنماذج الرياضية فى علم السياسة قد زال الى حد ما وانه لا يمكن نحرم الظواهر السياسية من ان تكون موضوعا للتحليل بمنهج رياضى لسبب غامض نجعله ولا اعتقاد يعود الى عصر كان ينظر فيه على ان الرياضيات انها علم الكم ، الا ان الرياضيات الحديثة لها غالبًا التوضيح ، ومهما يكن الامر فانه فى علم السياسية يجب ألا تطفى الجوانب الكمية حتى تنسينا الاهمية الكبرى للطريقة الوصفية فى الظواهر السياسية ، كما ان تطبيق الاساليب الرياضية على تفسير وكشف الظواهر السياسية لا تبلغ لأن هذا يجعلنا نتعلق بطموحات علم السياسة المعاصر لا بحقائقه ، فما من انسان يفكر ان علم السياسة قد

انتهى الى نتائج وقوانين علمية يمكن التعبير عنها كميًا ولا حتى انه سيصل إليها في مستقبل قريب ، كما أننا في الوقت ذاته يجب الا نتجاهل بعض التطورات التي حدثت في العلوم الفيزيائية خاصة في الفترة الاخيرة ، ولكننا لا نستطيع التنبؤ مسبقا بشأن درجة الدقة التي سيبلغها علم السياسة في المدى البعيد .

ومهما يكن من امر فان ميدان الاساليب الكمية والنماذج الرياضية ليس ميدان علم السياسة أو على الاصح ليس مجال الباحث ولكنه لا يستطيع تجاهل أهميته ، فعلم السياسة يكون في البدء وصفيًا ولكنه أيضا يسعى الى استخلاص القوانين العلمية ، كما أن استخدام الاساليب الكمية والنماذج الرياضية في تحليل الظواهر السياسية ينمو بسرعة وبقوة بفضل عدة عوامل أهمها التطور التكنولوجي المذهل سواء في الحاسبات الالكترونية أو في الاساليب الرياضية الحديثة ، كذلك التطور في اجراءات البحث وجمع المعلومات التي تمدنا بكتلة من المعلومات الجاهزة للتحليل أكثر وفرة ، وكذلك تطور مناهج البحث والحاجة المتزايدة لتحسين وتطوير أدوات التنبؤ ، والأهمية المتزايدة الرياضيين المحترفين في تطبيقات الرياضيات على العلوم السياسية . ولذا فان الجدل الدائر حول جدوى استخدام الاساليب والنماذج الرياضية في علم السياسة قد زال الى حد ما وأنه لا يمكن نحرم الظواهر السياسية من أن تكون موضوعا للتحليل بمنهج رياضى لسبب غامض نجهله ولاعتقاد يعود الى عصر كان ينظر فيه على أن الرياضيات أنها علم الكم ، الا أن الرياضيات الحديثة لها غالبًا التوضيح ، ومهما يكن الامر فانه في علم السياسة يجب الا تطفئ الجوانب الكمية حتى تنسينا الأهمية الكبرى للطريقة الوصفية في الظواهر السياسية ، كما أن تطبيق الاساليب الرياضية على تفسير وكشف الظواهر السياسية لا تبلغ درجة الفاعلية والسهولة ذاتها التي تبلغها في تطبيقها على ظواهر الفيزياء . كما يجب أن نؤكد مرة أخرى اعترافنا بجهلنا بالاساليب الرياضية الحديثة كذلك يجب أن نعترف بأن العامل الاساسي في تحليل الظواهر السياسية سيظل حتى فترة نعجز عن تحديد مداها عاملا من النوع الكيفي ، ولن يكون للصياغة الشكلية أو الرمزية غير قيمة تقديم اصطلاحات ملائمة واهمال المناقشات التي لا تركز الا على الغموض اللغوي (١) .

A. Rapaport, "Mathematical Aspects of general systems (١)

Analysis" The Social Science : Problems and orientation, La Haye — Paris, Monton — UNESCO, 1968 p. 25.

مدى استجابة الظواهر السياسية للأساليب والنماذج الرياضية :

ان تجزئة المعرفة الى طبيعية واجتماعية عملية منطقية ولكنها تتعارض مع وحدة الحياة الاجتماعية التي تتفاعل عناصرها باستمرار وهكذا نجد كل فرع من فروع المعرفة الانسانية مسوقا الى أخذ جزء من معطياته بن واستعارة بعض أدواته المنهجية من فروع المعرفة ٠٠٠٠٠ فالعلوم تتحرك وتتصل ببعضها حتى تكاد تحجب الحدود التقليدية التي كانت تبدو محددة بوضوح كامل . ولقد حدث تقدم ملموس نتيجة لتزاوج العلوم Interdisciplinary Attitude ، بينما تخلف تعدد فروع المعرفة ، ولا شك أن تزاوج وتكامل فروع المعرفة الاجتماعية مع فروع المعرفة الطبيعية يسهل الوصول الى مناهج بحث متكاملة ، بل مناهج بحث موحدة أكثر من تحليلها على انفراد وبمناهج بحث مستقلة ومتعددة ، وعلم السياسة بلا شك يقوى ويتطور بدعمه واعتماده واستعارته المنهجية من باقى فروع المعرفة .

ولقد ثار جدل منهجى حول استخدام الاساليب الرياضية فى علم السياسة وهذا الجدل ليس بجديد وانما هو امر عرفته كل فروع المعرفة الاجتماعية ولم ينج علم السياسة من هذا الجدل طوال هذه المدة الا بسبب تأخر ظهور علم السياسة ، ولعل هذا الجدل ينبع من اعتقاد خاطئ شاع طويلا لدى البعض أن التحليل الرياضى والاساليب الكمية شيئا واحدا ، ولذا بقيت الاستفادة من الاساليب الرياضية فى مجال علم السياسة محدودة . وكننتيجة لمعارضة بعض علماء السياسة لاستخدام الاساليب الرياضية بحجة انها تهمل الظواهر الكيفية اهمالا كليا ، صحيح أن هناك قطاعات أساسية من التفسير السياسى غير قابلة لأن تترجم مباشرة الى معطيات كمية ، ولكن لا سبب معقول يمنعنا فى حالة وجود مثل هذه المعطيات من دراستها بواسطة اساليب رياضية مجردة ، الا أنه قد ظهرت أشكال جديدة من التفكير الرياضى تحاول ترجمة الظواهر الكيفية بواسطة صيغ دقيقة (٢) ونظرية المباريات هى أكثر هذه الاساليب الجديدة شيوعا . كما أن التحليل الرياضى بعكس ما يتظاهر خصومة يعد أداة لتفسير معطيات الواقع السياسى بعد أن نكون قد جمعناها بدقة ، اذ من الممكن التعبير عن افتراض ما بشكل نموذج رياضى ولكن قيمة هذا النموذج ليست أكثر من أنه يزيدنا تحققا من صحة هذا الافتراض .

H. Kotter, The Situation of rural Sociology in Euroup,
sociologia ruralis, 1957, pp. 254 — 259.

(٢)

ولكن تمسكنا بالادوات التقليدية له بعض التأثير في رفض أداة أو أخرى إذ لا يمكن أن نرفض أداة لأننا لم نتعود عليها ، فلا شك أننا نستفيد من استخدام النماذج الرياضية كأساليب مكملة ، وإذا استغنيانا عن هذه الأساليب فسنخسر أشياء كثيرة وهنا نتساءل ما إذا كان استخدام المنطق السياسي التقليدي أفضل من استخدام الأساليب الرياضية ؟ إن الأساليب الرياضية بدأت تشق طريقها ببطء شديد وعلى استحياء في علم السياسة ولا شك أننا سنخجل إذا حرمانا أنفسنا من استخدام أدوات لها شأن بعيد في تطوير البحث العلمي ، كما أن علينا أن نتكيف مع الوضع الجديد المتطور في البيئة المنهجية . ويصعب على الباحث الإفلات من هذا المصير إذا ألزم نفسه بأن يقنع ويرضى بأنه يجتر ما كتب عن الظواهر السياسية بأسلوب القرن الثامن عشر .

لقد أخذت العلوم الفيزيائية - مضطرة - النسبية والاحتمالات بعين الاعتبار كما أن الصفة المميزة للفكر الرياضي الحالي هي المرونة والتقليل من شأن التعارض القائم بين الكمي والكيفي والى التأكيد على الأوجه الاحتمالية وهنا يجب أن نشير مؤقتا إلى أن أسلوب النماذج لا يفترض حتما وجود صبغة كمية (٢) ، وعلى كل فإن الجدل الحاد بين أنصار الأساليب الكمية والنماذج الرياضية ومعارضيهما هو جدل بين أولئك الذين يودون الانطلاق وأولئك الذين يحجمون عن هذا الانطلاق ويودون الاحتفاظ بالماضي ويرون أن الظواهر السياسية لأسباب غامضة - لا يمكن أن تكون موضوعا لمعالجة رياضية - إلا أن موقف المعارضين أو خصوم تطبيق الأساليب الرياضية على الظواهر السياسية هو موقف انفعالي وعاطفي بحت ، ذلك أنه من الصعب أن ننقص من قدرة أداة نفقروا إلى امتلاكها وأن نعتبرها سلفا وقبل أن نضعها على محك التجربة أنها عديمة الجدوى لمجرد أننا لم نألف استخدامها أو تعودنا على أساليب مغايرة ، وعلى كل فإن أنصار استخدام الأساليب الرياضية في التفسير السياسي يسهمون في الحركة التي ترغب في تزويد التحليل السياسي بدقة أكثر ومدى أوسع ، ويعتبرون أن حرماننا وبارادتنا من الخدمات التي تسديها أداة منهجية ما أمر غير مقبول خاصة في الوقت الذي تقوم فيه جميع

H. Simon, Models of man ; New York, Wiley, 1957 ; p. 20 (٣)

انظر أيضا :

C. Spearman, "General Intelligence, objectively determined and measured, American Journal of Psychology 15, 1904, p. 291.

فروع المعرفة على ادخال واستخدام هذه الاداة ولو تدريجيا فى عداد مجموع
ادواتها .

نظرية المبريات كنموذج لترشييد القرار السياسى

ان النموذج وسيلة نظرية افتراضية تمثل مشكلة او موقفا حقيقيا ،
ومن ثم فهو اداة منهجية لادراك وفهم الظواهر المعقدة . ولا يقصد بالنموذج
تصوير الواقع بل الهدف منه تمكين الباحث من عقد المقارنات بين الحالات
الواقعية وقياسها كليا . وبعبارة اخرى فمن الصعب ان ينجح الباحث فى
اقامة نموذج يمثل الواقع تماما اذ لا بد من التضحية بجانب من الواقعية
وذلك بالتركيز على عدد من العناصر دون غيرها . والقيمة الرئيسية للنموذج
انه يساعدنا على اثاره الاسئلة وان يقدم مقترحات للطريقة التى يجب
بها على الاسئلة وتمكين الباحث من تفهم الظاهرة الاصلية ودراستها بشكل
اوضح وايسر مما لو حاول دراسة الظاهرة فى وضعها الطبيعى . ومن هنا
يستطيع الباحث اختيار اجراءات مختلفة للتعامل مع تلك الظاهرة والتنبؤ
بالاوضاع المستقبلية التى يمكن ان تتخذها الظاهرة الاصلية . ولا شك ان
قدرة النموذج على التفسير والتنبؤ تعنى القدرة على تحديد ما اذا كان تغيير
ما فى احد اجزاء الموقف سيؤدى الى تغيير فى بعض الاجزاء الاخرى ، اى ان
اهتمام النموذج يجب ان يتعدى عملية التعبير عن الاجزاء الى التعبير عن
العلاقات بين هذه الاجزاء . ذلك ان الحاجة الى استخدام النماذج تنبع من
الرغبة فى فهم كيف ترتبط ظاهرة معينة بغيرها من الظواهر (٤) .

ان مفهوم النموذج يعارض الفكرة القائلة بانه لا يوجد علم الا بالكليات
وبعبارة اخرى ان اللجوء الى صياغة شكلية رياضية للتعبير عن حقيقة من
طبيعة خاصة تناقض النموذج الايستيمولوجى الذى قدمته علوم الفيزياء
الكلاسيكية وهو النموذج الذى استبعد الظواهر الاجتماعية طوال القرن
التاسع عشر . ولذا حل مفهوم النموذج كمفهوم مستحدث محل مفهومى
النظرية والقانون العلمى لان هذين المفهومين لا يلائمان غالبا لتحديد جهود
الصياغة الشكلية المطبقة فى تحليل الظواهر الاجتماعية لانهما ينطويان على
خواص كالوحدانية والعمومية وقابلية التحقق .

R.P. Abelson, Mathematical Models of the distribution of (٤)
attitudes under controversy in N. Frederiksen, H. Gulliksen, contribu-
tion to mathematical psychology, New York, Holt 1964, p. 112.

ان أهمية النموذج تنحصر في قدرته على تبسيط موقف معقد بطبيعته ،
والنموذج باعتباره تصويرا نظريا يؤدي وظيفتين : وظيفة تنظيمية أى قدرة
النموذج على تنظيم وربط المعلومات و ابراز ما بينها من تشابه أو اختلاف ،
وظيفة تنبؤية وتعنى قدرة النموذج على التنبؤ باتجاه التطور ابتداء من
توافر قدر معين من المعلومات .

الا ان النماذج الرياضية تواجهها بعض الصعاب أهمها تنبئى على
معاملات تحكمية ، صورة معادلات وهذا امر لا يمكن التعويل عليه ببساطة
في الظواهر السياسية ، كما ان المزلق الذى يهدد مبتكرى ومستخدمى
النماذج هو الفجوة السحيقة التى تفصلهم عن الواقع ، كما ان عملية التحقق
تصبح أكثر تعقيدا عندما تكون طبيعة النموذج كيفية بحته وهذه الحالة ستظل
سائدة لفترة طويلة فى علم السياسة . ان النموذج قبل كل شئ هو اطار
منظم للتحليل ورغم كل محاذيره ونقائصه فهو أداة منهجية دقيقة ، كما ان
عيوب النموذج يجب الا تؤدى الى التقليل من مزاياها ، بل ومن شأنها ،
فالتحليل الرياضى يسمح لنا تدريجيا وبطريقة سهلة نسبيا ادراك عدد اكبر
من المتغيرات كما تضمن تبسيطا فى اللغة ووضوحا فى التعبير ، ومهما يكن
الامر فان تقييم أسلوب النماذج لا يزال سابقا لأوانه خاصة فى مجال علم
السياسة حيث لا يزال استخدام النماذج نادرا خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار
ان وجود النماذج الاحتمالية يساعد على استخدامها فى علم السياسة الذى
لم يأخذ فى هذا الطريق الا بعد تردد وتأخر ، وهذا ليس بغريب ان النموذج
ما هو فى النهاية الا التعبير المكتمل عن الاعداد النظرى الذى ما زال فى علم
السياسة على مستوى بدائى . كما ان النموذج القرارى يتلخص فى ان
النتائج التى ينبغى الوصول اليها محددة ، ونجد أننا نحدد انطلاقا من
العلاقات المتوفرة طبيعة الادوات التى يجب ان نستخدمها وقيمتها العددية وذلك
بغية الحصول عليها ولكن علم السياسة لم يبلغ بعد هذه المرحلة ، أما
النموذج الرياضى النظرى فهو يهدف الى تحليل نتائج أحد المفاهيم التى
نستخدمها للتعبير عن اوضاع واقعية تعبيرا أكثر مثالية (٥) . كما فى نظرية
المباريات ، وهى مجهود لتحليل القرارات الواجب اتخاذها فى مواقف المنافسة

Rosenthal H. Gnetzkov, Simulation in Social Science (٥)
Readings, Englewood Cliffs, Prentice-Hall 1962, p. 231

انظر ايضا :

H. Freudenthal, The Concept and the role of the model in mathematics
and natural social sciences, Dordrecht, Reidel 1967, p. 48.

تحليلا رياضيا عقليا ، الا ان المقصود هنا ليس التنبؤ بمجرد الالعاب الحقيقية وانما تحديد خواص مباراة معينة بمقولة خاصة ، ورعم ان نظرية المباريات نشأت اساسا لمعالجة ظواهر اجتماعية الا انها اصبحت فرعا حقيقيا فى الرياضيات اذ انها تثير قضايا رياضية عديدة . هذه النظرية التى وفق نيومان Neumann ومرجنسترن Morgenstern بينها وبين حاجات الايكونومتريك هى اداة منهجية تزداد فعاليتها فى دراسة السلوك البشرى ، كما ان لها انعكاساتها فى علوم الفيزياء مما يوضح تكامل وتداخل العلوم الاجتماعية مع علوم الفيزياء مما يسهل السبيل الى الوصول الى نظرية متكاملة لاتخاذ القرارات ان نتائج نظرية المباريات قابلة للتطبيق على الظواهر السياسية ، كما انها تمثل رأس مال مشترك لكل العلوم التى تحلل القرار والسلوك البشرى فى حالة المنافسة . والملاحظ ان استخدام نظرية المباريات كنموذج فى علم السياسة ينبع من الرغبة فى ادراك كيف يؤثر قرار معين فى مقدرة الحكومة على تحقيق اهدافها ، ان دراسة الصلة بين القرارات والاهداف هى المبرر الاساسى لاستخدام النماذج فى محاولة التعرف على تلك الصلة ومن ثم يمكن التنبؤ بالنتائج المحتملة للقرار قبل الالتزام به فعلا ، ومن ثم يحدد للحكومة أى القرارات هو المناسب والذى يجب اتخاذه فى موقف معين ، ولا شك ان التجربة الفعلية قد تجعل نتيجة قرار معين فى غير صالح الحكومة علاوة على ما تتكلفه التجربة الفعلية من اثار ضارة لا تستطيع الحكومة مواجهتها ومن هنا يصبح استخدام النموذج هو البديل للتجربة الفعلية .

ومهما يكن الامر فان توفر أساليب ونماذج رياضية يمكن استخدامها فى مجال صنع القرار مثل نظرية المباريات بلورت الاهتمام بعملية صنع القرار ، وتكمن الاهمية هنا فى وضع قواعد يسترشد بها فى اتخاذ القرارات وتقييم فاعلية تلك القرارات ودقتها بالقياس الى النموذج الرياضى ، ولكن الحالات التى لا تحتل بطبيعتها تقديرا لعواملها ومتغيراتها التى قد تستجد مستقبلا فيمكن ان يعوض فيها عن غياب هذا العنصر بأساليب رياضية جبرية وهو ما برع فيه كل من روبرت واهل صاحب الفتح الاكبر فى التحليل الرياضى (٦) . ومانيكور اولسن الذى استخدم فى مؤلفة منطلق الحركة الجماعية ما أسماه بالرياضة غير الرقمية (٧) .

Dahl, Robert, Poli-Mathematical Analysis, 1969

(٦)

Olson, Mancur, The logic of collective Action, p.

(٧)

Harvard Univ. Press, 1971.

وتستخدم نظرية المباريات فى حل مشكلات المنافسة وهى تمس أنواع الأنشطة حيث تتوقف كفاءة قرار من طرف على أنواع القرارات التى يمكن أن يتخذها أطراف متنافسة ، ولذا فإنه يجب أولا أن تحدد الظواهر بدقة حتى يمكن أن تخضع للتحليل ، وهذا التحديد بالنسبة لعلم السياسة يتطلب وجود صانع قرار يشعر بالمشكلة وأن يكون أمامه بدائل مختلفة أو بديلين على الأقل ليستطيع الاختيار بينها وأن يكون لكل بديل نتائج متوقعة وأحدى هذه النتائج يرغب صانع القرار فى تحقيقها (الهدف) علاوة على أن أى من البدائل المتاحة وأن كانت لها فرصة تحقيق الهدف إلا أنها توفر فرصة كاملة لتحقيقه وتتمثل المشكلة هنا إذا لم يكن صانع القرار يعلم أى البدائل أفضل من غيره فإمامه عدد من البدائل التى يمكن أن توصل الى نفس الهدف بدرجات متفاوتة من الكفاءة ، وكان صانع القرار يشك فى أى من هذه البدائل هو الأفضل .

ان نظرية المباريات وهى ذات طبيعة رياضية قدمت منهاجاً جديداً فى دراسة القرارات السياسية بافتراض وجود تشابه بين المباريات والمواقف السياسية ، وقد أفادت هذه النظرية فى معالجة بعض المفاهيم السياسية رياضياً وفى صياغة الظواهر السياسية كميياً وفى تحليل بعض المواقف كالصراع الحزبى والمساومة والمفاوضات الدولية وفى إمكانية التنبؤ باتجاه التطورات السياسية فى المستقبل (٨) .

وتعد نظرية المباريات أكثر الأساليب تطوراً فى مجال التحليل السياسى النظرى التى تعبر عن منهاج السلوك الرشيد ، وهى تفترض وجود أزمة أو مشكلة أو هدف وأسناد أدوار محددة لعدد من الأطراف التى تقوم بتحليل كافة أبعاد الأزمة وعمل عدد كبير من القرارات البديلة التى تصلح لعلاج الأزمة وحل المشكلة .

ويجب أن نشير هنا الى أن كلا من الفيزيائى الرياضى Von Neumann

سنة ١٩٤٤ والاقتصادى مورجنسترن Morgenstern قد استعارا بلغة رياضية معقدة جداً عدة أبحاث سابقة وتوصلا الى إعادة اكتشاف نظرية المباريات التى أصبحت تتمتع بشهرة واسعة ونفوذ هائل خلال فترة وجيزة . وقد توخى مبتكرا هذه النظرية تفسير السلوك الاقتصادى بواسطتها ولكنها

Karl Deutsch, The Nerves of Governments, U.S.A. 1963

(٨)

الآن تستخدم فى ميادين شتى خاصة فى العلوم السياسية والعلوم العسكرية
لتحليل التصرفات والعمليات القرارية .

عناصر نظرية المباريات :

يجب ان نشير منذ البداية الى بيئة نظرية القرارات ونعنى بها حالة
المنافسة التى تشكل أحد صور التفاعل السياسى وهى الصراع والمهادنة
والتعاون والمنافسة فالتفاعل السياسى عملية تبادل مستمرة تتكون من
اتصالات بين أفراد فى مواقف سياسية معينة وعند الحديث عن الفعل
السياسى نفترض شيئين أولهما : دوافع لها معنى ثانيهما : أهداف
معينة والفرد فى عملية التفاعل السياسى هذه يؤدى دورين : الأول : دور
المؤثر أى أنه يحاول التأثير على سلوك الاطراف الاخرى فى عملية التفاعل ،
فكل فاعل هو بالضرورة يؤدى فعلا وفى الوقت ذاته موضوع لتوجيه من نفسه
ومن الآخرين ، وأما كموضوع فله معنى لنفسه وللآخرين ، وهو يقيم الآخرين
وفى الوقت ذاته موضوع للتقييم من جانب الاخر ، هو يفسر الرموز وفى
الوقت ذاته هو رمز . أما الدور الثانى : فهو دور المستجيب أى أن الفرد
يسلك وفقا لتأثير شخص آخر . فالإنسان فى موقف التفاعل يحاول أن يأخذ
سلوك الآخرين فى اعتباره وبالتالي يحدد سلوكه الشخصى أو يعدله وفقا
لذلك .

بعبارة أخرى أن عملية التفاعل السياسى لا تؤدى الى خلق السلوك
السياسى بقدر ما تعمل على توجيهه أو تعديله ، ذلك أنه فى كل موقف
تفاعل يكون أمام الفرد أحد سبيلين : أما أن يحاول السيطرة على الموقف
وتوجيه سلوك الآخرين واما أن يحاول الاستجابة لسلوك فرد أو أفراد آخرين ،
والعامل الحاسم الذى يحدد ما اذا كان الفرد سيسلك أحد السبيلين هو
القوة النسبية Relative Power التى يتمتع بها الفرد فى الموقف ،
فالفرد يأخذ فى اعتباره أشخاصا آخرين (المنافسين) ومدى قبولهم أو
رفضهم لانماط سلوكه ، ذلك أن المنافسة عملية يتم بمقتضاها تحديد نمط
التوزيع والتطور فى المجتمع اذ يحاول كل فرد أو جماعة (وحدة التفاعل)
الحصول على نصيب أكبر من الاشياء النادرة أو المحدودة لاشباع الحاجات
المختلفة ، فالمنافسة هى احدى صور التفاعل السياسى بين الافراد والجماعات
حول الاشياء النادرة أو المحدودة ، تلك الندرة هى مصدر المنافسة ، ولو
توافرت الاشياء التى يحتاج اليها أطراف المنافسة لاشباع حاجاتهم لما كان
هناك داع للمنافسة ، وفى عملية المنافسة يتنبأ كل فرد بسلوك الآخرين ويأخذ
هذا السلوك فى الاعتبار ويحدد سلوكه الشخصى على هذا الاساس . ان

عملية المباراة هي أصدق وصف لمفهوم المنافسة حيث تنتهي المباراة وأحد أطرافها خاسر والآخر رابح ويضع المجتمع قواعد اللعبة التي تحكم التنافس بين وحدات التفاعل السياسي .

والملاحظ أنه يوجد ارتباط مزدوج للتفاعل ، فالوحدات التي تؤدي سلوكا ليست فحسب هدفا مرتبطا تتداول الفاعلين لموضوعات البيئة وأدراكهم الناتج لها ، بل أن معظم الموضوعات الهامة تقوم هي أيضا بالفعل ولهذا فهي مرتبطة أيضا بتفاعلها أو تداخلها في مجرى الأحداث ، وقد تكون نظرية المباريات أكثر التحليلات دقة لهذا الارتباط المزدوج ، فاحتمالات عدم الاستقرار التي يتعرض لها الفاعلون المعزولون عن بيئاتهم ، كما أن النظام يتمتع بالاستقلال الذاتي أو حرية الفعل إذا كان الاستقلال الذاتي لكل وحدة فاعلة يتكامل مع الاستقلال الذاتي للوحدات الأخرى التي تتفاعل معها .

ولا شك أن أهم شروط تكامل النظام أن يعمل على ضبط الطاقات المدمرة للاستقلال الذاتي للوحدات في النظام ، كما يجب أن يوجه الفعل المستقل ذاتيا إلى أساليب تزيد من طاقة الاستقلال الذاتي للنسق ككل فضلا عن الوحدات المكونة له ، كذلك يجب أن توجه الفعل بإقامة تمييزات بين مسارات الفعل المرغوبة ومسارات الفعل غير المرغوبة التي تسهم في تثبيت التفاعل واستقراره ، وقد أثبتت نظرية المباريات أن النظام المعقد لا يسير وفق قواعد محددة ولكنها لا تفترض سوى شيء واحد وهو أن كل وحدة في النظام تسعى لتحقيق مصحتها الذاتية بطريقة رشيدة ولذا لا يمكن أن يكون النظام ثابتا أو مستقرا .

ويمكن أن نلخص أهم عناصر نظرية المباريات في الآتي :

أولا : عدد من اللاعبين أو صانعي القرارات Decision-Makers الذين يشملهم الموقف كل لاعب يسيطر على موارد معينة ويسعى في حدودها إلى تحقيق أهداف معينة ، والهدف هو الكسب أو تقليل الخسارة إلى أدنى حد ، ونلاحظ هنا أن كل لاعب هو وحدة مستقلة لصنع القرار وليس بالضرورة أن يكون شخصا واحدا ، والصفة التي تميز اللاعب هو وجود هدف في المباراة وأن اللاعب يعمل في حدود ونطاق قواعد اللعبة لتحقيق هدفه .

ثانيا : الاستراتيجية : في نظرية المباريات يقوم كل لاعب بدور معين ويتخذ من القرارات ما يتناسب وتصوره لما يجب أن تكون عليه الأمور ذلك

لأن الموقف التنافسي يتميز بوجود منافسين يؤثرون بقراراتهم على سلوك وقرارات صانع القرار وبالتالي يجب عليه أن يأخذ في اعتباره هؤلاء المنافسين وهذه المشكلة تعني أن صانع القرار لا يستطيع السيطرة على نتائج قراراته ، ذلك لأن المنافسين المشتركين في الموقف يتصرفون باختلاف أهدافهم وفي الوقت ذاته يشتركون في مصير واحد ، فأساس المباراة أن كل طرف يختلف في أهدافه ومصالحه عن الطرف الآخر وكل منهم يسعى لتعظيم Maximize الناتج لنفسه ، وأن آثار القرار الذي يتخذه أحد المنافسين ينعكس على الآخر بمعنى أن الشخص حين يتخذ قراره يجب أن يأخذ في اعتباره رد الفعل الذي سيحدثه هذا القرار على الشخص الآخر واحتمالات العمل التي قد يلجأ إليها هذا الأخير كنتيجة للقرار الذي اتخذه الأول ، وهكذا نرى أن نظرية المباريات تلعب دورا له اعتباره في معرفة الاستراتيجية الواجب اتباعها أو القرار الذي يجب اتخاذه في حالة المنافسة ، وتقوم هذه النظرية على فكرة مؤداها أن المنافسين يستخدمون أساليب رياضية في معركة مذاق للوصول إلى أفضل استراتيجية ممكنة The best possible strategy تمكنهم من التغلب على المنافسين وتحقيق أقصى ربح ممكن أو تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن إذا كان لابد من تحملها ، أن الاستراتيجية تعني خطة عمل يضعها اللاعب الرشيد يحدد فيها ما يفعله إذا علم بالتحركات الممكنة لخصمه أو خصومه ، إذ أنه توجد عدد من الاستراتيجيات لكل لاعب ولعل أفضل استراتيجية تلك التي تقدم فرصة طيبة لكسب متواضع وفرصة قليلة للخسارة ذلك أن استراتيجية الكسب الكبير إذا لم تتم بنجاح قد تؤدي إلى كارثة وليس فقط مجرة خسارة ، فلكل مباراة هدف أو نهاية يسعى المنافس للوصول إليها وهي التمكن من اختيار أفضل استراتيجية أو أحسن قرار ممكن ، أن خطة العمل تحتوي على تعليمات تفصل الإجراءات الواجب اتخاذاها - في كل مازق يعترض اللاعب - بمعنى أن نتيجة المباراة بالنسبة لأي لاعب تتوقف على نوع الاستراتيجية التي اتبعها اللاعب بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي اتبعها المنافسون ، وبعبارة أخرى أن المباراة تتكون من لاعبين يسيطر كل منهم على مجموعة من الاستراتيجيات ولكل لاعب دالة تفضيل Pay off Function تتأثر بأنواع الاستراتيجيات المختلفة التي يتبعها اللاعبون ، وهدف كل لاعب هو الحصول على عائد يتيح له قيمة أكبر ، وتلعب نظرية الاحتمالات دورا له اعتباره في اختيار الاستراتيجية التي يتبعها أي لاعب رشيد أن الاستراتيجية هي مجموعة قواعد تحكم اللعبة وأن كل خطوة يقدم عليها لاعبوها تواجه مجموعة من الردود لكل لاعب ، ومهما يكن الأمر فإن نظرية المباريات لا تقدم حولا أو استراتيجيات لحل المشاكل ولكنها تقدم بعض القواعد التي تفيد في اختيار الاستراتيجية الأنسب لاتخاذ القرارات .

ثالثا : قواعد المباراة Rules of the Game : وتشكل المناخ أو البيئة التى تتم فيها المباراة ونعنى بها مجموعة القواعد التى تشير الى ما يفعله اللاعبون وما لا يفعلون ، اذ أن هناك قواعد للمناقسة ، ولكن هذه القواعد ليست واضحة تماما فقواعد المباراة تصف كيفية استخدام الموارد لتحقيق الهدف وبالتالي فانه عن طريق معرفة قواعد اللعبة وأنواع الموارد التى يسيطر عليها اللاعب أن نحدد كل البدائل المختلفة المتاحة للاعب لاستغلال موارده ، ان نظرية المباريات توضح القوانين الكمية فى المواقف التى تتضمن منازعات ، فالالعب كثيرة وكل لعبة لها قواعدها ومميزاتها الخاصة الا أنه رغم هذا الاختلاف فانها من حيث المبدأ تتشابه من حيث تصادم المصالح وأن كل طرف يريد الفوز بأى وسيلة ، ولكن تصادم المصالح ليس قاصرا على المباريات فقط ، ففي الحياة العملية نجد مواقف مختلفة نتيجة لتصادم المصالح وكل نى مصلحة يحاول تحقيق أهداف مختلفة ، وفيما يتعلق بالظواهر السياسية نجد النزاع السياسى الناجم عن تعارض المصالح بين وترى نظرية المباريات كأحد فروع الرياضة الحديثة أنه من الممكن تحليل الموقف النزاعى وحساب الطريقة التى ينبغى على كل طرف أن يتصرف بها ليلبغ مرماه ، فتضع نمودجا مبسطا للموقف النزاعى (للعبة أو المباراة) وتهدف نظرية المباريات الى تقديم توصيات لكل خصم بالطريقة التى ينبغى أن يتصرف وفقا لها فى المعركة وباستخدام النصائح الرياضية يستطيع الخصوم (المتنافسون) أن يختاروا أجدى استراتيجية والتى تضمن لكل من الطرفين أفضل نتيجة للعب ، وفى الواقع لا يستخدم الطرفان عمليا استراتيجية واحدة ، بل كثيرا ما يغيرونها مستخدمين أسلوب الاستراتيجيات المختلطة .

رابعا : نتائج المباراة Pay off or outcome : تتوقف نتيجة المباراة على الاستراتيجية ونتائج المباراة هو العائد الذى يحدد حسب الفائز حيث يعطى كل لاعب قيمة لكل نتيجة ، فاللاعب يختار لنفسه بعض القيم التى تساعده على المفاضلة بين النتائج المختلفة للمباراة باستخدام استراتيجيات مختلفة تبعا للعوامل التى يسيطر عليها اللاعبون ونوع وكمية المعلومات المتاحة وقت المباراة . ان نظرية المباريات تعنى أن نجاح طرف معين يكون على حساب الطرف الآخر ، ومن وجهة نظر الاطراف المشتركة فان هذه النظرية تقوم على أساس أن الوصول الى اتفاق معين (من بين مجموعة كبيرة من الاتفاقات البديلة) أفضل من عدم وجود أى اتفاق ومن ثم فمن صالح هؤلاء أن يتعاونوا مع بعض للوصول الى قرار معين ، ففي المباريات التى تضم أكثر من لاعبين اثنين يوجد احتمال تعاون طرفين أو أكثر لهزيمة الباقيين أو ما يسمى تحالفا "Coalition" . وعلى سبيل المثال ففي

المباريات الثنائية نظرا لأن الأرباح التي يمكن أن يحققها الطرف الفائز في المباراة التنافسية تعادلها تماما الخسائر التي يتحملها الطرف الثاني ، وبالتالي يكون مجموع المباراة صفرا ، ولذا تسمى المباراة الثنائية الصفرية .

١ - المباراة الثنائية الصفرية : Two Person zero-sum Game

وهي تقوم على افتراض أن جميع المتنافسين يتمتعون بقدرات تنافسية متساوية ويمكنهم أن يسلكوا نفس السبل في المنافسة .

لنفرض أنه يوجد لاعبان ١ ، ب ويمكن لكل منهما أن يختار قرارين س ، ص للاعب الأول ، ج ، د للاعب الثاني ونقبل أنه في اللحظة التي يختار فيها أحد اللاعبين أحد صفى العمل الممكنين فإنه يجهل قرار الآخر وينتج عن ذلك القرار الناتج من تركيب قرارى اللاعبين ربعا لأحدهما وخسارة للآخر . ويمكن التعبير عن هذه الحالة بالمصفوفة التالية :

		ج	ب	د
١	س	٤ - ، ٤	٣ - ، ٣	
	ص	٢ - ، ٢	٥ + ، ٥ -	

فإذا اختار اللاعب ١ الصف س واختار اللاعب ب العمود ج يربح اللاعب (٤) ويخسر اللاعب ب (٤) . أما إذا اختار اللاعب ١ الصف ص واختار اللاعب ب العمود ج فإن اللاعب ١ يربح (٢) ويخسر اللاعب ب (٢) . ومن خصائص هذه المباراة أنها بين شخصين مجموعهما صفر بمعنى أن ربح أحد اللاعبين يساوى دائما خسارة اللاعب الآخر مهما كانت القرارات التي يتخذها كل منهم .

وتواجه حالة القرارات الرشيدة صعاب عديدة ذلك لأنه في اللحظة التي نفترض فيها أن اللاعبين منتبهان فيدركان أن اللعبة التي يقومان بها تمثل بالمصفوفة السابقة فإن اللاعب ١ يختار الصف س الذي يحقق له ربحا ٤ أو ٢ حسبما يلعب اللاعب ب العمود ج أو د وهذه النتيجة أفضل للاعب ١ من النتيجة التي يحصل عليها لو اختار الصف ص وكذلك فإن مصلحة اللاعب ب أن يلعب العمود د ونقول أن هذه اللعبة نقطة توازن وأنها ستنتهى بالنتيجة (٣ - ، ٣) .

وتتميز مصالح اللاعبين في هذه المباراة بأنها متعارضة تماما بحيث أن مجموع المنفعة لهما تساوى (صفر) في جميع الاحوال ، بمعنى أن ما يخسره أحد اللاعبين يساوى تماما ما يربحه اللاعب الآخر . وتتصف هذه المباراة بوجود ما يسمى حل (Minimak) وهو الحد الأدنى للحدود القصوى للنتائج

وميزة هذا الحل في هذه الحالة أنه يعد أفضل اختيار لمتخذ القرار إذا ما قام اللاعب الآخر باختيار حل "Minimak" أيضا ، وهذه المباراة يتحكم فيها كل لاعب في تحركاته تحكما رشيدا ومن أجل ذلك يقوم بتحركات قصيرة متتابعة (تكتيكات) الى جانب تحركاته الاطول مدى (استراتيجية) وأكثر الاستراتيجيات رشادا هي التي تحقق الحد الاقصى من المكاسب الصافية أو تقلل الخسائر الصافية الى الحد الأدنى على الاقل .

ان المباراة بين شخصين وبمجموع صفري يجب أن تعتمد - على الرغم من اهميتها النظرية - كحالات مثالية وأولية يجب منطقيا دراسة خواصها قبل دراسة الحالات الأشد تعقيدا ، فتوجد مباريات عديدة يمكن اعتبارها مباراة بين شخصين كالنزاع العسكرى ، ذلك أنه من النادر أن تمثل موقف سياسى يتميز بمجموعة من القرارات وذات الارتباط المتبادل بمباراة ذات مجموع صفري ، ولنفرض أن القرارات التي اتخذها كل من اللاعبين 1 ، ب (اللذين يمثلان دولتين) انتهت الى حرب ذرية فمن الصعب في المباراة ذات المجموع غير الصفري أن تحدد بشكل منطقي مفهوم القرار الرشيد ، ذلك أن مباريات المجموع غير الصفري تؤدي غالبا الى حلول غير مرضية ، ففي الحروب مثلا نجد أن أحد الاطراف يستطيع أن يكسب فقط على حساب الطرف الآخر وحيث خسارة الطرفين أكثر احتمالا .

فعلى سبيل المثال مباراة بين شخصين ذات مجموع غير صفري تمثلها المصفوفة التالية :

		ب	
		ج	د
س	1	(5 ، 5)	(4 - ، 6)
ص	ص	(6 ، 4 -)	(3 - ، 3 -)

فمن وجهة نظر اللاعب 1 نجد أنه إذا اختار اللاعب ب العمود د فإن مصلحة 1 أن يختار الصف س ، أما من وجهة نظر اللاعب ب فإنه إذا اختار اللاعب 1 الصف س فإن مصلحة اللاعب ب أن يختار العمود ج ، أما

إذا اختار اللاعب ١ الصف ص فمصلحة اللاعب ب أن يختار العمود ج وتنتهي
بالحل (٥ ، ٥) التي يبدو أنها ملائمة وعادلة .

ونلاحظ موقفا مختلفا قليلا تمثله المصفوفة التالية :

		ب	
		ج	د
س	١	(٥ ، ٥)	(٤ - ، ٦)
	ص	(٤ - ، ٦)	(٣ - ، ٣ -)

فيجب على اللاعب ١ في هذه الحالة إذا كان منطقيا أن يختار الصف ص ويربح مهما كانت الخطة التي يلعب وفقا لها اللاعب ب ، كما أن من مصلحة اللاعب ب أن يلعب العمود د سواء لعب ١ الصف س أو الصف ص ويربح في الحالتين وتنتهي المباراة بالنتيجة (٣ - ، ٣ -) وهي خاسرة للاعبين معا ماداما يتكبدان الخسارة ، في حين إذا اختار اللاعب ١ الخطة س واللاعب ب الخطة ج فان كليهما يربح (٥) وهكذا تقود قرارات تبدو في ظاهرها معقولة الى نتائج مفاجئة ، ولا يمكن تجاوز الصعاب حتى لو افترضنا أن بإمكان اللاعبين أن يتفاهما ، ولنفرض أنهما اتفقا فعليا قررا أن يلعب ١ وفق الخطة س واللاعب ب وفق الخطة ج فمن البديهي أن من مصلحة اللاعب ١ في هذا الموقف أن ينقض الاتفاق ويلعب الصف ص كما أن من مصلحة اللاعب ب أن ينقض الاتفاق ويلعب العمود د ونكون عدنا الى وضعنا السابق .

وهكذا فمباراة الحصيلة الصفرية أو مباراة الحصيلة الثابتة تكون فيها حصيلة الناتج كما رأينا بالنسبة لكل لاعب تساوى صفرا ، أي أن ما يكسبه أي لاعب لا بد أن يخسره الآخر ، أما الثانية فهي التي تكون فيها النتائج مثبتة عند رقم ما ليس صفرا بالضرورة ، ولذا فان أرباح أي لاعب تكون بالضرورة على حساب الآخر ولا شك أن الصراع بين الشرق والغرب يصلح نموذجا لمباراة ذات حصيلة صفرية ، ويفترض هذا النموذج أن الطرفين يبقيان متعاديين الى الأبد ، ولكن حتى في هذا الموقف يمكن أن يسود الرشاد بأن يحسب كل لاعب فرصه على المدى الطويل - في المتوسط - للخسارة أو الكسب من تتابع اللعبات المكررة في نفس المباراة ومن ثم يستطيع أن يحسب أفضل استراتيجية يتبعها على المدى الطويل ويستطيع أن يحسب أفضل استراتيجية لخصمه .

هذه الامثلة توضح أنه حين تستخدم نظرية المباريات فرضيات تقريبها

من الاوضاع الطبيعية فانه لا تنتج تعقيدات ذات طابع رياضى فقط بل تنشأ صعاب خطيرة فى الصياغة الشكلية فليس مفهوم الرشيد قابل للتعرف بسهولة وبدقة أيضا ، وتظهر تعقيدات أخرى اذا افترضنا ألعابا يلعبها (ن) من اللاعبين وألعابا تعاونية ٠٠٠ الخ ، ان نظرية المباريات تتطلب عدة شروط اولهما : أن يوجد (ن) من اللاعبين ٠ ثانيهما : أن يطلب من كل لاعب أن يختار واحدا من مجموعة اختيارات محددة ٠ ثالثها : أن يحتل تركيب الاختيارات الفردية فائدة أو خسارة محددة لكل لاعب ٠

٢ - المباراة ذات الحصيلة المتغيرة أو المختلطة : هى أقرب الى مواقف المنافسة الواقعية حيث لا يربح اللاعبون فقط على حساب أحدهم الآخر ولكنهم أيضا يكسبون سويا من لاعب اضافى أو ثانوى ومن ثم فهى مختلطة الحافز إذ انها مباريات تنافسية بقدر ما يحاول اللاعبون الكسب من أحدهم الآخر وهى مباريات تنسيق بقدر ما تكون حركتهم وفقا لمصالحهم المشتركة ، ومن الملاحظ انه تتشابه مواقف التهديد والردع مع المباريات مختلطة الحافز ، فكل من المهدد والمهدد لهما مصالح متصادمة ولكن لهما أيضا مصلحة مشتركة فى عدم تنفيذ التهديد لأن ذلك مكلف للطرفين ولذا فاننا نقترح أن أكثر الاستراتيجيات احتمالا للنجاح هى (٩) :

- ١ - ان تبادر بالتعاون مع خصمك ٠
- ٢ - وتستمر فى تعاونك ما دام قد بادلك اياه ٠
- ٣ - الرد عليه ان قابل تعاونك بنقيضه ٠
- ٤ - أن تحدد من وقت لآخر تتابعا من تحركين متعاونين أو ثلاثة لكى تعطى عدوك فرصة للانتقال الى التعاون المتبادل ٠

تقييم استخدام نظرية المباريات فى التحليل السياسى

يحاول علماء السببرنطيقا استخدام نظرية المباريات لوضع خط سلوك منهجى لكثير من النظم التى تخوض صراعا ضد نظم أخرى وعلينا فى المباريات أن نتعامل مع الارقام وأن نقوم بعدد هائل من العمليات الحسابية وهى تساعد على فهم ظواهر سياسية واقتصادية وعسكرية ، الا أنه من

Karl, Deutsch, The Analysis of International Relations
U.S.A. 1968.

(٩)

الملاحظ أن نظرية المباريات سانجة لأنها تفترض أن كل لاعب فى كل مرحلة وفقا للمعلومات المتاحة له يلعب وفقا لسياسة رشيدة تماما سوف تضمن له أكبر كسب متوقع ، وبذلك فهى تفترض أن اللاعبين أنكفاء لا يعرفون العواطف ، وبعبارة أخرى فان نظرية المباريات فى تحليل المواقف التنافسية تفترض أن أطراف اللعبة - فى أى منافسة يتحركون فى مواجهة بعضهم بعضا تحركات عاقلة ومحسوبة ، بمعنى أن اللاعبين يستطيعون حساب كل التحركات الممكنة لهم ولمنافسيهم مع كل نتائجها المتوقعة دائما وبدرجة كاملة وبلا تكلفة من الوقت أو الجهد ، الا أن هذا الافتراض غير واقعى بل ومبالغ فيه لأن المواقف التنافسية مواقف انفعالية بطبيعتها وقد تلعب العاطفة فيها دورا أكبر مما يلعبه العقل ، فأفضل ما يستطيع اللاعب عمله هو ترشيح بعض الاستراتيجيات اعتمادا على خليط من الرشد والحس ، ثم التفكير وفق الوقت المحدد والموارد المحسوبة فى تحليل هذه الاستراتيجيات على أمل أن واحدة منها سوف تبدو مقبولة ، ولذا من المحتمل أن يتوقف البحث عن استراتيجية مثلى بمجرد وجود استراتيجية مقبولة محتملة . علاوة على ذلك فان نظرية المباريات كمنهج فى التحليل السياسى تشوبها عدة عيوب أهمها :

أنها منهج حديث نسبيا لم يتطور بعد ، الى جانب مشكلة الاختيار بين أى من صور المباريات ، فأنواع المباريات الأقل تعقيدا والاسهل استخداما هى غالبا أقل انطباقا على الحياة السياسية ، كما أن علماء السياسة لا يبدو أن معظمهم مستعد للخوض فى التحليل الرياضى والانساليب الرياضية الحديثة .

كما أن نظرية المباريات استاتيكية بطبيعتها فهى لا تفترض حدوث تغير ما فى صفات أو أداء اللاعب أثناء مدة المباراة ، وهذا بخلاف الظواهر السياسية التى هى بطبيعتها ديناميكية متغيرة فى مقدماتها وفى عناصرها ، ومن هنا نتساءل : كيف يمكن استخدام نماذج استاتيكية فى تفسير وفهم ظواهر ديناميكية ؟ ومن ناحية أخرى فان نظرية المباريات تعجز عن تحليل بعض المواقف السياسية المعقدة فى مقوماتها ومتغيراتها والمتباينة فى أهدافها ، فضلا عن ذلك كله تفترض النظرية عدم وجود أية قيود على النفقات أو على الوقت أمام اللاعبين فى حين أن المواقف السياسية تتطلب بالضرورة تحديد هذين العنصرين .

ومهما يكن من أمر فان نظرية المباريات تفتح آفاقا جديدة فى تحليل الظواهر السياسية حيث تسهم فى امكانية الصياغة الكمية للعملية السياسية وفى امكانية التنبؤ باتجاه التطورات السياسية ، ولكنها لا تصلح لتفسير العمليات السياسية الواقعية اذ أنها غالبا لا تدخل فى حسابها السلوك العشوائى أو السلوك غير الرشيد ، كما أنها تركز على القياس الكمى وتهمل الى حد كبير التحليل الكيفى .

خلاصة ورأى :

الهدف الرئيسى الذى يحاول هذا البحث تحقيقه هو مدى استجابة الظواهر السياسية لاستخدام الاساليب الرياضية الحديثة - وخاصة نظرية المباريات كأداة منهجية للتحليل السياسى ، وخاصة بعد أن أوجد الاتجاه المعاصر لتزاوج وتداخل فروع المعرفة العلمية

مناهج موحدة تستخدم فى تحليل وتفسير الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية على حد سواء ، وقد توصل الباحث الى أنه رغم الحاجة الملحة لاستخدام النماذج الرياضية فى التحليل السياسى الا أن هذا الاستخدام يسير بخطى وثيدة مترددة نتيجة صعاب أولها حداثة استخدام النماذج الرياضية فى التحليل السياسى وعدم تعود علماء التحليل السياسى على استخدام هذه النماذج أو بمعنى أصح لعدم رغبة أو عدم مقدرة العديد منهم على هضم الاساليب الرياضية التى تتطلب اعدادا منهجيا شاقا ، ولذا ظلت الاستفادة من استخدام النماذج الرياضية فى التحليل السياسى محدودة بل وقاصرة .

ولقد تناول الباحث استخدام نظرية المباريات فى ترشيد القرار السياسى وهو نموذج رغم بساطته فان له محاذيره أهمها يأتى من هذه البساطة لأن التبسيط يشوه الواقع ويخلق فجوة عميقة بين النموذج والواقع الذى أريد لهذا النموذج تمثيله .

واتضح للباحث أن نظرية المباريات لها بعض الجوانب المفيدة فى معالجة بعض المواقف والعمليات السياسية رياضيا وفى صياغة هذه الظواهر - الى حد ما - كميًا وفى تحليل بعض الظواهر كالصراع الحزبى والمساومة والمفاوضات الدولية وفى امكانية التنبؤ باتجاه التطورات السياسية فى المستقبل .

وقد تعرض الباحث لبعض نماذج المباريات كالمباراة الثنائية الصفرية والمباراة ذات الحصيلية المتغيرة ، وانتهى الباحث الى أنه رغم نقائص نظرية المباريات وعيوبها الا أنها تفتح آفاقا جديدة فى التحليل السياسى هذه الآفاق التى تطلب من علماء السياسة أن يكونوا مستعدين لهذا التطور الجديد فى المنهج من أجل رقى علم السياسة وتقدمه ، والا ظل علم السياسة متخلفا وقاصرا على مسايرة التطورات المنهجية التى تجتاح فروع المعرفة العلمية .